قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٣١٧ لسنة ١٩٦٩

بشأن الموافقة على الكتب المتبادلة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة اليابان والموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٦٩/٦/٦ لإعادة جدولة الديون التجارية المستحقة للموردين اليابانيين وإتاحة تسهيلات ائتمانية جديدة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الأمة ؛

قـــرر :

مادة وحيدة — ووفق على الكتب المتبادلة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة اليابان والموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٦٩/٦/٦ لإعادة جدولة الديون التجارية المستحقة للموردين اليابانيين وإتاحة تسهيلات ائتمانية جديدة ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برياسة الجمهورية فى ١٤ جمادى الأولى سنة ١٣٨٩ (٢٨ يوليه سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

القاهرة فى ٦ يونيه ١٩٦٩

صاحب السعادة

يشرفنى أن أعزز ما قد تم التوصل إليه بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة الجمهورية العربية المتحدة بشأن إعادة جدولة الديون التجارية المستحقة على المدينين المقيمين بالجمهورية العربية المتحدة وذلك بهدف توثيق العلاقات التجارية بين بلدينا وتمكين الجمهورية العربية المتحدة من استئناف تحويل بعض المتأخرات على الديون .

١ — (أ) فيما يتعلق بالديون التجارية المضمونة من حكومة اليابان والتى استحقت الدفع حتى ٣٠ أبريل ١٩٦٩ — مع استبعاد الفوائد على هذه الديون التجارية والديون التى تصل فترة سدادها الأصلية إلى ١٨٠ يوما — تضمن حكومة الجمهورية العربية المتحدة قيام البنك المركزى المصرى بالاعتراف بهذه الديون فورا بعد تاريخ هذه المذكرة وذلك فى ظل القوانين واللوائح المعمول بها فى الجمهورية العربية المتحدة .

وتتعهد حكومة الجمهورية العربية المتحدة أيضا أن يطلب البنك المركزى المصرى من الدائنين المقيمين باليابان مد فترات السداد وفقا لمشروع السداد الوارد فى الفقرة الفرعية (جـ) الآتى ذكرها .

(ب) : تقوم حكومة اليابان بجميع الإجراءات الممكنة — فى حدود القوانين والقواعد المعمول بها فى اليابان — لتسهيل مهمة الدائنين المقيمين باليابان فى تلبية طلب البنك المركزى بمد فترات السداد وفقا لمشروع السداد الوارد بالفقرة الفرعية (جـ) التالية فيما يتعلق بالديون التجارية المذكورة فى الفقرة الفرعية (أ) بعاليه :

(جـ) : (أ) تقدر القيمة الاجمالية للأصول التى ستعاد جدولة فترات سدادها بمبلغ ١٨,٣٤٢,٠٠٠ دولار امريكى .

(أأ) يسدد المبلغ المذكور فى الفقرة الفرعية (أ) على عشرين قسطا ربع سنوى متساوى خلال خمس سنوات اعتبارا من عام ١٩٧٠ ويتم الدفع فى يوم العمل الأول من شهر يناير وأبريل ويوليو وأكتوبر من كل عام .

(ااأ) سعر الفائدة على مدفترات السداد تحتسب على أساس سعر ٦ ٪ سنويا وتعفى هـــذه الفائدة من جميع الضرائب والرسوم المفروضة فى الجمهورية العربية المتحدة إلا فى الحالات التى تنص فيها العقود الأصلية سعر مختلف للفائدة فيترك للدائنين اليابانيين الحق فى اختيار سعر الفائدة الموحد أو السعر الوارد فى العقد الأصلى .

وتحتسب هذه الفوائد من تاريخ الاستحقاق الأصلى لكل دين حتى ٣٠ يونيه ١٩٦٩ وتدفع بالكامل فى يوم العمل الأول من شهر يوليه ١٩٦٩، أما مبالغ الفوائد المحتسبة على مبالغ الديون التجارية القائمة من وقت لآخر فسوف تدفع على واحد وعشرين قسطا ربع سنوى على مدى ست سنوات اعتبارا من يوم العمل الأول من شهر أكتوبر سنة ١٩٦٩

(د) تؤكد حكومة الجمهورية العربيـــة المتحدة أن الشروط والأوضاع الواردة بالعقود الأصلية التى لم يرد بيانها بالتحديد فى هذه المذكرة تبقى دون تغيير .

٢ ـــ الأمور الأخرى بخلاف تلك التى تتناولها هذه المذكرة يتفق عليها بين البنك المركزى المصرى والدائنين المعنيين . ويتحمل البنك المركزى المصرى الأعباء المصرفية المترتبة على مد فترات السداد وذلك فيما عدا تلك الأعباء التى تستحق فى اليابان .

٣ ـــ تكفل حكومة الجمهورية العربية المتحدة سداد الأصول ودفع الفوائد التى تتم فى ظل التدابير الحالية بعملة أو بعملات قابلة للتحويل .

وأكون شاكرا لو تفضلتم سيادتكم تأكيد المفهوم السابق بالنيابة عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة.

وأنى أنتهز هذه الفرصة لأعبر لسيادتكم عن خالص تقديرى ،،

سفير اليابان.

صاحب السعادة

الدكتور حامد عبد اللطيف السايح

وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

الجمهورية العربية المتحدة

القاهرة فى ٦ يونيه ١٩٦٩

صاحب السعادة

تسلمت مذكرة سيادتكم المؤرخة اليوم ونصها كالآتى :

" يشرفنى أن أعزز ما قد تم التوصل إليه بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة الجمهورية العربية المتحدة ، بشأن إعادة جدولة الديون التجارية المستحقة على المدينين المقيمين بالجمهورية العربية المتحدة وذلك بهدف توثيق العلاقات التجارية بين بلدينا وتمكين الجمهورية العربية المتحدة من استئناف تحويل بعض المتأخرات على الديون .

١ ـــ (أ) فيما يتعلق بالديون التجارية المضمونة من حكومة اليابان والتى استحقت الدفع حتى ٣٠ أبريل سنة ١٩٦٩ ـــ مع استبعاد الفوائد على هذه الديون التجارية والديون التى تصل فترة سدادها الأصليه إلى ١٨٠ يوما ـــ تضمن حكومة الجمهورية العربية المتحدة قيام البنك المركزى المصرى بالاعتراف بهذه الديون فورا بعد تاريخ هذه المذكرة وذلك فى ظل القوانين واللوائح المعمول بها فى الجمهورية العربية المتحدة .

وتتعهد حكومة الجمهورية العربية المتحدة أيضا أن يطلب البنك المركزى المصرى من الدائنين المقيمين باليابان مد فترات السداد وفقا لمشروع السداد الوارد فى الفقرة (ج) الآتى ذكرها :

(ب) تقوم حكومة اليابان بجميع الإجراءات الممكنة ـــ فى حدود القوانين والقواعد المعمول بها فى اليابان ـــ لتسهيل مهمة الدائنين المقيمين باليابان فى تلبية طلب البنك المركزى بمد فترات السداد وفقا لمشروع السداد الوارد بالفقرة الفرعية (ج) التالية فيما يتعلق بالديون التجارية المذكورة فى الفقرة الفرعية (أ) بعاليه :

(ج) (أ) تقدر القيمة الإجمالية للأصول التى ستعاد جدولة فترات سدادها بمبلغ ١٨,٣٤٦,٠٠٠ دولار أمريكى .

(أ أ) يسدد المبلغ المذكور فى الفقرة الفرعية (أ) على عشرين قسطا ربع سنوى متساوى خلال خمس سنوات اعتبارا من عام ١٩٧٠ ويتم الدفع فى يوم العمل الأول من شهر يناير وأبريل ويوليو وأكتوبر من كل عام .

(أأأ) سعر الفائدة على مد فترات لسداد تحتسب على أساس سعر ٦ ٪ سنويا وتعفى هذه الفائدة من جميع الضرائب والرسوم المفروضة فى الجمهورية العربية المتحدة إلا فى الحالات التى تنص فيها فى العقود الأصلية على سعر مختلف للفائدة فيترك للدائنين اليابانيين الحق فى اختيار سعر الفائدة الموحدة أو السعر الوارد بالعقد الأصلى .

وتحتسب هذه الفوائد اعتبارا من تاريخ الاستحقاق الأصلى لكل دين حتى ٣٠ يونيه ١٩٦٩ وتدفع بالكامل فى يوم العمل الأول من شهر يوليه ١٩٦٩ ، أما مبالغ الفوائد المحتسبة على مبالغ الديون التجارية القائمة من وقت لآخر سوف تدفع على واحد وعشرين قسطا ربع سنوى على مدى ست سنوات اعتبارا من يوم العمل الأول من شهر أكتوبر سنة ١٩٦٩

(د) تؤكد حكومة الجمهورية العربية المتحدة أن الشروط والأوضاع الواردة بالعقود الأصلية التى لم يرد بيانها بالتحديد فى هذه المذكرة تبقى دون تغير .

٢ ـــ الأمور الأخرى بخلاف تلك التى تتناولها هذه المذكرة يتفق عليها بين البنك المركزى المصرى والدائنين المعنيين . ويتحمل البنك المركزى المصرى الأعباء المصرفية المترتبة على مد فترات السداد وذلك فيما عدا تلك الأعباء التى تستحق فى اليابان .

٣ ـــ تكفل حكومة الجمهورية العربية المتحدة سداد الأصول ودفع الفوائد التى تتم فى ظل التدابير الحالية بعملة أو بعملات قابلة للتحويل .

وأكون شاكرا لو تفضلتم سيادتكم تأكيد المفهوم السابق بالنيابة عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة .

لى عظيم الشرف أن أؤكد نيابة عن حكومتى أن ما سلف ذكره هو أيضا مفهوم حكومة الجمهورية العربية المتحدة .

وأنى أنتهز هذه الفرصة لكى أعبر لسيادتكم عن خالص تقديرى واحترامى ،،

وكيل وزارة

الاقتصاد والتجارة الخارجية

الدكتور حامد عبد اللطيف السايح

صاحب السعادة

المستر بوهيمتو أندو

السفير فوق العادة لحكومة اليابان

وزارة الخارجية

قـــرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٣١٧ لسنة ١٩٦٩ الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٧/٢٨ بشأن الموافقة على الكتب المتبادلة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة اليابان والموقعة بتاريخ ١٩٦٩/٦/٦ لإعادة جدولة الديون التجارية المستحقة للموردين اليابانيين و إتاحة تسهيلات ائتمانية جديدة ؛

قـــرر :

مادة وحيدة — ينشر فى الجريدة الرسمية الكتب المتبادلة بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة اليابان والموقعة بتاريخ ٦ / ٦ / ١٩٦٩ لإعادة جدولة الديون التجارية المستحقة للموردين اليابانيين و إتاحة تسهيلات ائتمانية جديدة ، ويعمل به اعتبارا من ١٩٦٩/٦/٦

محمود رياض

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٨٥٨ لسنة ١٩٦٩

بشأن الموافقة على المحضر المعتمد الخاص بالعلاقات التجارية بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية فرنسا والكتب المتبادلة الملحقة به والموقعة فى باريس بتاريخ ١٩٦٩/٥/٣٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الأمة ؛

قـــرر :

مادة وحيدة — ووفق على المحضر المعتمد الخاص بالعلاقات التجارية بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية فرنسا والكتب المتبادلة الملحقة به والموقعة فى باريس بتاريخ ١٩٦٩/٥/٣٠ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برياسة الجمهورية فى ١٢ رجب سنة ١٣٨٩ (٢٥ سبتمبر سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

محضر معتمد

اجتمعت بباريس فى الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ مايو ١٩٦٩ اللجنة المشتركة التى نص عليها اتفاق التجارة والموقع بين الجمهورية العربية المتحدة وفرنسا بتاريخ ١٠ يوليو ١٩٦٤.

رأس وفد الجمهورية العربية المتحدة سيادة الدكتور حامد السايح وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .

ورأس الوفد الفرنسى مسيو جان شايل مدير العلاقات الاقتصادية الخارجية بوزارة الاقتصاد والمالية .

و بحثت اللجنة الموضوعات التالية :

(أولا) موضوعات تجارية :

(ا) حصص مفتوحة خاصة بدخول منتجات مصرية لفرنسا .

حددت الحصص المفتوحة الخاصة بالمنتجات المصرية عند دخولها لفرنسا لعام ١٩٦٩ بالكشف حرف (ا) المرفق .

من المتفق عليه أن إمكانيات استيراد المنتجات موضوع قوائم استيراد سارية المفعول لما بعد ٣١ ديسمبر ١٩٦٩ مفتوحة لفرنسا إلا إذا بدئ فى تطبيق السياسة المشتركة للسوق الأوروبية المشتركة . وقد أوضح الجانب الفرنسى أنه فى هذه الحالة ستكون سلطاته على استعداد للتشاور مع سلطات الجمهورية العربية المتحدة .

(ب) أبلغ الجانب الفرنسى وفد الجمهورية العربية المتحدة بمبالغ حصص المنسوجات القطنية المفتوحة فى إطار الاتفاق الدولى الخاص بالمنسوجات القطنية عن المدة من أول أكتوبر سنة ١٩٦٨ إلى ٣٠ سبتمبر ١٩٦٩ والمدة من أول أكتوبر ١٩٦٩ إلى ٣٠ سبتمبر ١٩٧٠ ، وستحدد لهذه الفترة الأخيرة حصة تزيد ١٣ ٪ فى المتوسط بالمقارنة بحصة الفترة السابقة .

وفيما يتعلق بإجراءات توزيع التراخيص عن المدة من أول أكتوبر سنة ١٩٦٩ إلى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٧٠ ، فقد أوضح الجانب الفرنسى أنه رغبة منه فى الاستجابة لطلب السلطات المصرية فانه سيتخذ اللازم لكى تفحص أولا بأول طلبات تراخيص المنسوجات الخام والمصنعة ، كما عزز الجانب المذكور أنه فيما يتعلق بموضوع توزيع الحصص ستكون هناك بعض المرونة بسبب إمكانية ترحيل كميات لم تستعمل فى احدى الفترات إلى الفترة التالية . كما أن هذا الترحيل ممكن من حصص المنتجات المصنعة لصالح المنتجات الأقل تصنيعا .